مداخلة موسومة بـــ:

صناعةالفتوبو الذكاءالاصطناعي:
مقاربةأصوليةونقديةلمعوقاتالتوظيف من خلال نماذج تطبيقية

ضمن فعاليات الملتقى الوطني الموسوم بـــ:

مستقبل العلوم الإسلامية في ظل الذكاء الاصطناعي

الفرص والتحديات

من تنظيم:

كلية العلوم الإسلامية – جامعة باتنة1

يومي: 19-20 أكتوبر 2026م

من تحرير:

الدكتور جلال لمرد

جامعة باتنة 1. الجزائر

الملخص:

تتناول هذه المداخلة أبعاد العلاقة الجدلية بين "المنظومة الإفتائية الشرعية" و"الآلة الرقمية" ممثلة في تقنيات الذكاء الاصطناعي، وذلك من خلال ثلاثة محاور متكاملة.

يعالج **المحور الأول** التأصيل الأصولي للآلة، مبيناً أن المعالجة الحاسوبية تقف عند حدود "التحليل السطحي اللفظي" والتنبؤ الإحصائي، مما يجعلها عاجزة عن بلوغ العمق الدلالي للنصوص، كما يوضح التباين بين "الملكة الفقهية" الإنسانية المرتكزة على الوعي والروحية، و"التعلم الآلي" الجامد، وينتهي إلى تكييف الذكاء الاصطناعي كـ "وسيلة خادمة" لا تملك سلطة مرجعية للتوقيع عن رب العالمين.

أما **المحور الثاني** فيستعرض المعوقات المنهجية للذكاء الاصطناعي في البحث الإفتائي، ومن أبرزها: العجز البنيوي عن رصد "فقه الواقع" بمتغيراته النفسية والاجتماعية التي تُبنى عليها الفتوى تيسيراً وتشديداً، وغياب البعد المقاصدي والأخلاقي واستحضار المآلات، بالإضافة إلى "معضلة التحيز الخوارزمي (Data Bias) "الذي يهدد بإنتاج فتاوى موجهة وثقافات متمذهبة مشحونة ببيئات جغرافية محددة.

وينتقل **المحور الثالث** إلى الجانب التطبيقي والنقدي؛ حيث يرصد تهافت وفشل الفتاوى التوليدية (Chatbots) عبر نماذج واقعية أوقعت المنصات في تلفيق المذاهب وبتر النصوص، وعجزها عن تكييف القضايا المركبة (كالعملات المشفرة والنوازل الطبية). ويختم الملخص بإبراز عجز لغة الأرقام الثنائية(1-0) عن مجاراة أدلة الاستثناء الأصولية المرنة القائمة على النظر المقاصدي وحس المفتي البشري؛ كالاستحسان، وسد الذرائع، ومراعاة الخلاف.

الكلمات المفتاحية:الذكاء الاصطناعي؛ التأصيل الأصولي؛ الملكة الفقهية؛ فقه الواقع؛ التحيز الخوارزمي؛ أدلة الاستثناء.

Abstract:

This paper examines the dimensions of the dialectical relationship between the “system of Islamic legal rulings” and the “digital machine”—represented by artificial intelligence technologies—through three interrelated themes.

The first theme addresses the foundational principles of the machine, demonstrating that computational processing is limited to “superficial textual analysis” and statistical prediction, rendering it incapable of reaching the semantic depth of the texts, It also highlights the contrast between the human “juristic faculty”—rooted in consciousness and spirituality—and rigid “machine learning,” concluding that artificial intelligence should be viewed as a “servant tool” that lacks the authoritative power to speak on behalf of the Lord of the Worlds.

The second section examines the methodological limitations of artificial intelligence in fatwa research, the most prominent of which are: the structural inability to account for the “jurisprudence of reality” with its psychological and social variables upon which fatwas are based—whether lenient or strict— the absence of the maqasidi and ethical dimensions and consideration of long-term consequences, as

well as the “data bias dilemma,” which threatens to produce biased fatwas and sectarian cultures rooted in specific geographical contexts.

The third section shifts to the practical and critical aspects, examining the shortcomings and failures of generative fatwa chatbots through real-world examples where platforms fabricated legal schools and misinterpreted texts, as well as their inability to adapt to complex issues (such as cryptocurrencies and medical emergencies). The summary concludes by highlighting the inability of binary language (0-1) to keep pace with flexible, foundational evidence of exceptions based on maqasid-oriented reasoning and the human mufti’s judgment—such as ishtihsan, blocking the means to evil, and consideration of scholarly disagreement.

Keywords: artificial intelligence; usul al-fiqh; juristic acumen; jurisprudence of reality; algorithmic bias; evidence for exceptions.

مقدمة:

1. التعريف بالموضوع:

يشهد العصر الراهن طفرة تقنية متسارعة تقودها أنظمة الذكاء الاصطناعي التوليدي، والتي تجاوزت مجرد أتمتة البيانات التقليدية إلى محاكاة الأنشطة الذهنية البشرية، ومنها صناعة الفتوى والبحث الفقهي. ويقصد بـ "الآلة الرقمية" في هذا السياق: البرمجيات والخوارزميات الذكية القائمة على نماذج اللغات الكبيرة والتعلم الآلي، والتي تُوظّف لاستخراج الأحكام الشرعية والإجابة عن النوازل الفقهية المعاصرة فورياً.

2. أهمية الموضوع:

تنبع أهمية هذه الدراسة من خطورة الدور الذي باتت تلعبه التقنيات الناشئة في تشكيل الوعي الديني للمجتمعات المسلمة، وتتجلى هذه الأهمية في شقين:

- **شق علمي أصولي:** يكمن في ضرورة وضع سياج معرفي يحمي "مقام الإفتاء" من الدخول العشوائي للآلة الرقمية، وتحديد المركز القانوني والشرعي لمخرجات الذكاء الاصطناعي.
- **شق واقعي تطبيقي:** تزايد اعتماد غير المتخصصين على المنصات الرقمية و"الروبوتات المفتية" للحصول على أحكام النوازل المركبة، مما يستدعي بياناً نقدياً لمدى أهلية هذه الأدوات.

3. إشكالية الموضوع:

على الرغم من كفاءة الذكاء الاصطناعي في معالجة البيانات الإحصائية والتحصيل النصي السريع، إلا أن تنزيل الحكم الشرعي يتطلب إدراكاً سياقياًومقاصدياً معقداً، ومن هنا تتبلور إشكالية الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

ما مدى مشروعية التكييف الأصولي للآلة الرقمية في منظومة الإفتاء؟ وما هي المعوقات المنهجية والبنيوية التي تحد من صلاحتها لإنتاج فتوى منضبطة تتوخى مقاصد الشريعة وفقه الواقع؟

وينبثق عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما طبيعة الفارق المنهجي بين الملكة الفقهية البشرية وآليات التعلم الآلي؟
2. كيف يؤثر التحيز الخوارزمي وقصور فهم سياق الواقع في جودة الفتوى التوليدية؟
3. ما الذي كشفت عنه النماذج التطبيقية المعاصرة لفتواى النوازل الطبية والمالية عبر الشات بوت؟

4. أهداف الموضوع

تسعى هذه المداخلة إلى تحقيق جملة من الأهداف الأكاديمية:

- تأصيل "الآلة الرقمية" فقهياً، وتحديد وظيفتها كـ "وسيلة" لا كـ "مرجعية تشريعية."
- تفكيك آليات عمل الذكاء الاصطناعي لبيان عجزها البنيوي عن إدراك أدلة الاستثناء الفقهي (كالاستحسان ومراعاة الخلاف).
- تقديم قراءة نقدية مبنية على الواقع التطبيقي لمنصات الفتوى الفورية لرصد انحرافاتها المنهجية (كالتلفيق وبتر النصوص).

5. المناهج المستخدمة في الموضوع:

لتحقيق أهداف الدراسة، تم الاعتماد على تكامل منهجي بين:

- **المنهج التحليلي:** لتحديد المفهوم الأصولي للآلة الرقمية وتفكيك خصائص التعلم الآلي مقارنة بالملكة الفقهية.
- **المنهج النقدي:** لإبراز عجز الخوارزميات (0 أو 1) عن استيعاب مرونة فقه الواقع، ومآلات الأفعال، وأدلة الاستثناء المقاصدي.
- **منهج دراسة الحالة أو المنهج (التطبيقي):** عبر فحص مخرجات ونماذج حية من منصات الفتوى الذكية الفورية (Chatbots) وتفنيد معالجتها للنوازل المركبة (كالعملات المشفرة).

صناعةالفتوبالذكاءالاصطناعي: مقاربةأصوليةونقديةلمعوقاتالتوظيف من خلال نماذج تطبيقية

المحور الأول: التأصيلالأصوليلـ "الآلةالرقمية" فيمنظومةالإفتاء.

تشهدالمنظومةالفقهيةوالتشريعيةالمعاصرةتحولاًرقمياًمتسارعاًفرضتهثورة "الذكاءالاصطناعيالتوليدي"
وأنظمةالنمذجةاللغويةالضخمة،ولميعدالتفاعلمعهذهالآلةالفائقةمجردترفتقني،بلأضحىواقعاًيمسب نية "الفتوى" بوصفهاحكايةلحكماللهتعالىفيالنوازل.

يهدفهذاالبحثإلىصياغةتأصيلأصوليمنضبطللآلةالرقمية،مرتكزاًعلىتفكيكطبيعةالمعالجةا لحاسوبيةللنصوص،والمقارنةالبنيويةبينالملكةالإنسانيةوالتعلمالآلي،وصولاًإلىالتكييفالأصوليالد قيقلهذهالتقنية؛تلافياًلخلطالوسائلبالمقاصد،وحمايةًلحمىالشريعةمنالتخرصالخوارزمي.

أولاً: طبيعةالمعالجةالحاسوبيةللنصوصوعجزهاعنالعمقالدلالي.

تنطلقالأنظمةالذكيةالمعاصرةفيتعاملهامعالنصوصالشرعيةمنخلفيةرياضيةإحصائيةبحت ةتبعدكلالبعدعنأدواتالاستمدادوفقهاللغةالمعتمدعندعلماءالأصول.
إنالنماذجاللغويةالضخمة،مهمابلغتدرجةتطورهاالإجرائي،لاتقرأالكلماتبوصفهادلالاتمعنويةحية تنبضبالمقاصد،بلتحيلالبُنىاللفظيةإلىتمثيلاتعددية ناقلةومتجهاتريا ضيةتخضعلقوانينالتفكيكالحرفيوالإ حصاءالمعجميوحسابالتنبؤالاحتماليبالعباراتبناءً علىالأنماطالمتكررةفيالمدوناتالتيغُذِّيتبهاسلفاً[1].

هذاالاختزالالرياضييجعلالآلةحبيسة "المعالجةالصورية"
والتحليلالشكليللبنىالنصية،وهومايباينكلياًالمنهجالأصوليالذييرىفياللفظوسيلةللوصولإلىالمر ادالشا رعلامقصوداًلذاته،ممايجعلالاعتمادعلىمخرجاتالآلةاللفظيةمجازفةمعرفيةتجردالنصمنسياقهاللا غويوالشرعي[2].

ويتجلىهذاالعجزالبنيويللآلةالرقميةفيعدمقدرتهاعلىإدراك "العمقالدلالي"
وفهمالسياقاتالمقاصديةالتييدورحولهاالنصالشرعيويتحددبهامرادالمشرعالحكيم.

فالنصالأصوليلايفهمبمعزلعن "أحوالالخطاب"
وقرائنالأحوالالمحيطةبظروفوروده،وهيأبعاددلاليةتعجزالشفراتالخوارزميةالجامدةعنتلمسهاأو التمييزالذاتيبينحقيقتهاومجازها،فضلاًعندلالاتالتلازمالعقليوالشرعيكدلالةالإشارةوالاقتضاءوم فهومالمخالفة[3].

وبماأنالشريعةالإسلاميةمبنيةفيآحادهاوجملتهاعلى "رعايةالمقاصد"
وضبطكلياتالوجودالإنساني،فإنالمعالجةالحاسوبيةتظلقاصرةعنالربطالجدليوالاجتهاديبينالنصال جزئيالنازلوالكلّيالمقاصديالمستقر،نظراًلافتقارهاالمطلقلوعي "المآلات"
واستشرافآثارالفتوىفيالواقعالإنسانيالمتغير،وهوجوهرالعمليةالإفتائيةوركيزتهاالأولى[4].

ثانياً: التباينالمنهجيالبنيوييبينالملكةالفقهيةوالتعلمالآلي.

لقدوضععلماءالأصولشروطاًمعرفيةونفسيةدقيقةفيمنيتصدىلمنصبالإفتاء،ترجعفيمجملهاإ لىتشكّلمايُعرففيالأدبياتالأصوليةبـ
"الملكة"،وهومايظهربوناًشاسعاًوبوناًإبستيمولوجياًعميقاًعندمقارنتهابآليات "التعلمالآلي" المعاصر.

---

[1] طارق أحمد، النمذجة اللغوية والذكاء الاصطناعي، دار الحرف للنشر، الرياض، 2024م، ص 112.
[2] مسفر بن علي القحطاني، تجديد النظر الأصولي في النوازل المعاصرة، دار المأثور، بيروت، ط1، 2022م، ص 89.
[3] محمد السلمي، الدلالات اللغوية عند الأصوليين وأثرها في فهم النص، مطبعة جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1443هـ، ص 204.
[4] محمد الطاهر ابن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، تحقيق: محمد الحبيب ابن الخوجة، وزارة الأوقاف القطرية، 2004م، 2/ 35.

فالملكةالفقهيةفيالمنظورالإسلاميليستمجردرصيدتراكميمنحفظالنصوصأواستظهارالفروعوالجزئيات،بلهياستعدادفكريونفسيوإنسانيمركّبيتشكللدىالفقيهعبرطولالممارسةللعلومالشرعية،والارتياضبمناهجالاستنباط،والاتصالالوثيقبروحيّةالشريعةوأسرارها[1].

إنهذاالتكوينالنفسيوالمعرفييصاحبهبعدإيمانيوتعبديمنالتقوىوالورعيُلقيبظلالهعلىتسديدالفتوىوصلاحيتهاللتطبيق،وهومايجعلالفتوىالإنسانيةنابغةمنتفاعلحيبينالنصوالواقعوالروح،وهيأبعادٍستحيلتسييقهاحاسوبياً[2].

وفيالمقابل،يمثّل "التعلمالآلي" والتعلمالعميقنموذجاًإحصائياًمصمتاًيعتمدبالكليةعلىالمعالجةالخوارزميةوالتغذيةالراجعةللبياناتالرياضية،حيثتستنتجالآلةمخرجاتهابناءً علىالاستقراءالعدديوالتلازماتالإحصائيةفيالبياناتالتاريخيةالمخزنة،مجردةمنأيوعيأوقدرةعلىالتدبرالإنسانيالمركب[3].

فالآلةلاتعيماتنتجه،وإنماتحاكيالذكاءالإنسانيعبرآليةتوليداحتماليةتخلومنفقهالنفسوفهمدلالاتالواقعالإنسانيالمتغيربأحوالهوعوائدهوزمانهومكانه.

وبناءً علىهذاالتباين،فإننقللاعبءالاجتهاديإلىالآلةيعدقفزةفيالمجهول،كونهاتفتقرإلىالأهليةالشرعيةوالذمةالأخلاقيةالتيتجعلهامتحملةلتبعات "التوقيععنربالعالمين"،ممايثبتاستيقاظالفجوةالمعرفيةبينالوعيالإنسانيوالمحاكاةالرقمية[4].

ثالثاً: التكييفالأصوليللآلةالرقميةوحدودتوظيفها.

بناءً علىالتوصيفالدقيقلطبيعةالمعالجةالحاسوبيةوالتباينالجوهريبينالملكةوالتعلمالآلي،يتحصلالتكييفالفقهيوالأصوليالصحيحللذكاءالاصطناعيفيكونهيقعفيرتبة "الوسائلالخادمة" والآلاتالإجرائيةالمحضة،ولايمكنلهبحالمنالأحوالأنيتجاوزهذهالرتبةليلجرتبةالمقاصدأومصادرالتشريع.

فالآلةالرقميةفيمنظومةالإفتاءالمعاصرةتلحقبالوسائلالتقنيةالتقليديةكالمكتباتالرقميةوقواعدالبياناتالمطورةوفهارسالمصنفات،ويسوغللمفتيأوالباحثالاستعانةبهالتسريعواستدعاءالنصوصوحصرالأقوالالفقهيةوترتيبالأشباهوالنظائروتدقيقالأسانيدالحديثية[5].

هذاالتوظيفالإجرائيالمنضبطيقعتحتمظلةالقواعدالأصوليةالكبرىمثلقاعدة "للوسائلأحكامالمقاصد" وقاعدة

---

[1] أبو حامد الغزالي، المستصفى من علم الأصول، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413هـ، ص 342.

[2] بدر الدين الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، دار الوفاء، ط2، 1413هـ، 198/6.

[3] خالد السعيد، أدبيات الفتوى والذكاء الاصطناعي: رؤية إبستيمولوجية، مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، جدة، العدد (38)، 2025م، ص 412.

[4] سيف الدين الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1404هـ، 162/4.

[5] أحمد الريسوني، الوسائل التقنية وأحكامها الأصولية، دار الكلمة، القاهرة، 2021م، ص 74.

"مالايتمالواجبإلابهفهوواجب"،ممايجعلاستخدامهذهالأدواتمنقبيلالمندوباتأوالواجباتالكفائيةعلىالمؤسساتالإفتائيةالمعاصرةلرفعكفاءةالبحثوالتقصيالفقهي[1].

ومنثَمَّ،وإذااستقرتكييفالآلةبوصفهاوسيلةإجرائية،فإنهيمتنعشرعاًوعقلاًتكييفهابوصفها "مصدراًتشريعياً" أو "سلطةمرجعية" تملكحقالاستقلالبالفتوى.
ويعودهذاالمنعالقطعيإلىعللأصوليةمتضافرة،أولهاانعدامأهليةالخطابالشرعيالموجهأساساًللمكلفالعاقلذيالذمةالمعتبرة،فضلاًعنجهالةعينالمفتيوغيابصفتي "العدالةوالضبط" المشروطةفيمنيبينأحكامالدين،نظراًلأنالمدخلاتالرقميةقدتطالهايدالتحريفأوالانحيازالخوارزميالموجهأيديولوجياً[2].

إنإسنادالفتوىإلىالآلةعلىوجهالاستقلالدونإشرافأواعتمادبشريهوولوجفيبابالقولعلىاللهبغيرعلم،وهدمللأمانةالعلميةالتينوهبهاالإمامابنالقيمحينوصفالإفتاءبمنصبالتوقيععنربالعالمين،فالآلةتفتقرللقصدوالنية،ومالاقصدلهلاحكملقولهفيإنشاءالتكاليفالشرعية.

المحور الثاني: المعوقات المنهجية لتطبيق الذكاء الاصطناعي في صناعة الفتوى

تشهد المعرفة الفقهية المعاصرة تحولاً رقمياً متسارعاً يهدف إلى مكننة استنباط الأحكام الشرعية وتيسير وصولها للمستفتين عبر تقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي وخوارزميات تعلم الآلة. ومع هذا التدفق التقني، تواجه "صناعة الفتوى" عوائق منهجية وإبستمولوجية تحول دون التمكين الكامل لهذه الأدوات الرقمية في سياق الإفتاء.

فالفتوى ليست مجرد عملية استدعاء آلي للنصوص وتطبيقها على الوقائع، بل هي صناعة مركبة تستلزم شروطاً موضوعية وذاتية يعجز النموذج الرياضي الخوارزمي -ببنيته الحالية- عن الإحاطة بها.

يتناول هذا المحور ثلاثة معوقات منهجية رئيسة: قصور الآلة عن إدراك فقه الواقع، وغياب البعد المقاصدي والأخلاقي، ومعضلة التحيز الخوارزمي.

أولاً: قصور الآلة عن إدراك فقه الواقع ومآلاته النفسية والاجتماعية

تتنزل الفتوى الشرعية في فضاء سياقي مركب؛ الأمر الذي تبرز معه محدودية الآلة وعجزها البنيوي عن رصد المتغيرات النفسية، والاجتماعية، والاقتصادية المحيطة بالمستفتي، وهي متغيرات حاكمة يعتمد عليها المفتي في تحقيق المناط وتنزيل الحكم صعوداً وهبوطاً بين التشديد والتيسير. إن النص الشرعي متناهٍ بينما الوقائع غير متناهية، والوساطة بينهما تتطلب علماً راسخاً بـ "فقه الواقع" الذي يمثل الركن الثاني من ركني الاجتهاد الإفتائي بجانب فقه النص[3].

---

[1] العز بن عبد السلام، قواعد الأحكام في مصالح الأنام، دار المعارف، بيروت، 53/1.

[2] شوقي علام، الفتوى في العصر الرقمي: الضوابط والتحديات، منشورات دار الإفتاء المصرية، القاهرة، 2025م، ص 95.

[3] ابن قيم الجوزية، شمس الدين محمد بن أبي بكر، إعلام الموقعين عن رب العالمين. تحقيق: محمد عبد السلام شاهين. بيروت: دار الكتب العلمية، 1991، 158/4.

وتتأكد هذه المحدودية عند تحليل طبيعة المعالجة الآلية؛ فالذكاء الاصطناعي يتعامل مع الواقع بوصفه "بيانات ثابتة" أو مدخلات نصية(Inputs)، في حين أن الواقع الإنساني يتسم بالديناميكية والتعقيد والسيولة. إن غياب "الإدراك السياقي " (ContextualAwareness)لدى الأنظمة التوليدية يجعلها عاجزة عن رصد الإشارات غير اللفظية للمستفتي، كلغة الجسد، ونبرة الصوت، والاضطراب النفسي، والسياق السوسيو-اقتصادي المحيط بالسؤال، وهي تفاصيل جوهرية توجّه المفتي البشري نحو تغيير الحكم بالرخصة أو العزيمة[1].

بناءً على ذلك، فإن عجز الآلة عن "تحقيق المناط الخاص" -وهو تشخيص حال المكلف الفرد وسياقه بدقة- يؤدي إلى قفز خوارزمي فوق المصلحة المعتبرة، فالآلة لا تمتلك ملكة "الفرطونيسيس (Phronesis) "أو الحكمة العملية المتمثلة في تقدير المصلحة والمفسدة في نازلة عينية[2].

وعندما تُغفل الخوارزمية هذه الأبعاد السياقية، فإنها تطبق الحكم الكلي على الجزئي تطبيقاً ميكانيكياً، مما ينتج عنه عنت ومشقة للمكلفين، وهو ما يتناقض مع أصل التشريع القائم على رفع الحرج، ويؤكد أن رصد المتغيرات الواقعية يظل حكراً على الوعي الإنساني والملكة الفقهية الحية.

ثانياً: غياب البعد المقاصدي والأخلاقي والجمود الخوارزمي

تفتقر الأنظمة التوليدية إلى القدرة على استحضار كليات الشريعة، ومراعاة مآلات الأفعال عند تنزيل الأحكام على النوازل المستجدة، هذا الجمود الخوارزمي يؤدي بالضرورة إلى إنتاج فتاوى حرفية جافة أو شاذة، لعدم أهليتها لاستشعار الروح الأخلاقية والإنسانية الكامنة في التشريع. فالنظر المقاصدي ليس عملية حسابية تجمع الأشباه والنظائر، بل هو غوص في علل الأحكام وحكمها، واستشعار لمراد الشارع من الخلق متمثلاً في حفظ الكليات الخمس (الدين، النفس، العقل، النسل، المال)[3].

إن هندسة خوارزميات الذكاء الاصطناعي، وخاصة النماذج اللغوية الكبيرة (LLMs)، تقوم على التنبؤ الإحصائي بالكلمة التالية بناءً على نمط تكرارها في بيانات التدريب(StatisticalProbability) ، وليست قائمة على "الفهم الأخلاقي" أو "التعقل المقاصدي"[4]

---

[1]الريسوني، أحمد، الفكر المقاصدي قواعده وفوائده، الرباط: منشورات أليغور، 1999، ص 84-86.

[2]Floridi, Luciano. The Fourth Revolution: How the Infosphere is Reshaping Human Reality.Oxford: Oxford UniversityPress, 2014, pp. 124-126.

[3]الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، الموافقات في أصول الشريعة. تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان. الخُبر: دار ابن عفان، 1997، 2/12-15.

[4]Russell, Stuart. Human Compatible: Artificial Intelligence and the Problem of Control. New York: Viking, 2019, pp. 67-71

هذا الاختزال الرياضي للمعرفة الفقهية يجرّد الفتوى من مرونتها وحيويتها؛ إذ تفتقر الآلة إلى مفهوم "الاستحسان" أو "سد الذرائع" بمفهومهما المقاصدي العميق، واللذين يتطلبان عدولاً عن القياس الجلي إلى قياس خفي لمصلحة راجحة، أو منعاً للفعل المباح إذا كان يؤول إلى مفسدة[1].

ونتيجة لهذا الجمود، فإن الفتوى الآلية تقع في "الحرفية الرقمية (Digital Literalism)، وحينما تواجه الآلة نازلة طبية أو اقتصادية معقدة، فإنها تعمد إلى تفكيكها إلى عناصر معجمية ومقارنتها بالمدونات القديمة، دون القدرة على استشعار الروح الأخلاقية للتشريع، مما ينتج فتاوى قد تكون صحيحة من حيث النقل لكنها فاسدة من حيث التنزيل والمآل، فتؤدي إلى تفتيت التماسك الاجتماعي أو انتهاك الكرامة الإنسانية بسبب غياب الوجدان والأهلية الأخلاقية في بنية الآلة الصماء.

ثالثاً: معضلة التحيز الخوارزمي (Data Bias) وأثره على عالمية الفتوى

تتأثر مخرجات نماذج الذكاء الاصطناعي بطبيعة المدخلات الرقمية والبيانات التي غُذيت بها وتوجهات واضعيها، هذا الارتباط يهدد بإنتاج فتاوى موجهة، أو متأثرة بالتعصب المذهبي، أو مشحونة برؤى بيئات جغرافية وثقافية معينة، مما يخل بعمومية الصلاحية التشريعية وعدم ملاءمتها لعموم المستفتين على اختلاف عوائدهم.

إن الأخطر في التحيز الخوارزمي هو تسرّبه الخفي تحت غطاء من الحياد التقني المدعى[2]، وتتخذ هذه المعضلة في صناعة الفتوى أبعاداً معرفية وسياسية متعددة؛

فأولاً، تعاني البيانات الفقهية الرقمية المتاحة على الإنترنت من عدم التكافؤ؛ حيث تطغى فتاوى تيارات أو مدارس فقهية معينة تمتلك الوفرة المالية والتقنية لنشر نتاجها، مما يجعل خوارزميات التدريب تنحاز تلقائياً لآراء هذه المدارس على حساب المذاهب الفقهية الأخرى أو فقه التيسير والمقاصد[3].

ثانياً، إن الشركات المطورة لهذه التقنيات -والتي تقع غالباً خارج البيئة الإسلامية- تدمج في الخوارزميات محددات أخلاقية وقيمية غربية (AlignmentFilters) توجّه الإجابات نحو رؤى ثقافية محددة قد تصطدم مع قطعيات الشريعة أو خصوصيات المجتمعات الإسلامية[4].

---

[1] القرضاوي، يوسف، عوامل السعة والمرونة في الشريعة الإسلامية. القاهرة: دار الشروق، 2000، ص 45-49.

[2] Noble, Safiya Umoja. Algorithms of Oppression: How Search Engines Reinforce Racism. New York: New York UniversityPress, 2018, pp. 32-35.

[3] بوغزالة، محمد، "الرقمنة الفقهية وتحديات الهوية: دراسة في آليات الفتوى الإلكترونية"، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، ملحق العدد 82، 2021، ص 115-119.

[4] Amodei, Dario, et al. "Concrete Problems in AI Safety." arXiv preprint arXiv:1606.06565, 2016, pp. 8-12.

بناءً عليه، فإن هذا التحيز يسلب الفتوى مرونتها القائمة على اعتبار "تغير الأحكام بتغير الأزمنة والأمكنة والأحوال والعوائد"[1].

وعندما يستفتي مسلم يعيش في بيئة غربية أو بيئة ريفية نائية نظاماً ذكياً، فإن الآلة تسقط عليه حكماً مشحوناً برؤية بيئة جغرافية أخرى غُذيت ببياناتها، مما يؤدي إلى "عولمة قسرية للفتوى" ونفي الخصوصيات المحلية والعادات المعتبرة شرعاً.

هذا الخلل المنهجي يحوّل الذكاء الاصطناعي من أداة خادمة للفقه إلى سلطة معيارية رقمية جديدة تفرض أفكار واضعيها ومغذّيها، مما يهدد الاستقرار المجتمعي والأمن الروحي للمستفتين.

المحور الثالث: نماذج تطبيقية عن عجز الأنظمة الذكية عن إدراك الاستثناء الفقهي.

تكشف الممارسة التطبيقية المعاصرة للمنصات الرقمية المعتمدة على نماذج اللغات الكبيرة (LLMs) في مجال الإفتاء عن مخرجات تفتقر إلى الضبط المنهجي، وتتجلى أولى هذه المزالق في نازلة المعاملات المالية الرقمية وعقود المشتقات والخيارات عبر المنصات اللامركزية.

عند معالجة هذه الأنظمة التوليدية لطلب إفتاء يتعلق بشرعية هذه المعاملات المعقدة، تعمد الخوارزميات إلى حشد نصوص تراثية ومعاصرة متناقضة ودمجها في سياق تداولي واحد دون مراعاة لاختلاف المناطات؛ إذ يقتبس النظام نصوصاً تحرم المشتقات التقليدية بناءً على علل الغرر والمقامرة وأكل أموال الناس بالباطل وفق ما استقرت عليه المجامع الفقهية المعاصرة[2].

ثم ينتقل في الفقرة ذاتها لشرعنة هذه العقود الرقمية بناءً على فتاوى عامة تبيح البيوع المطلقة أو عقود الاستصناع، مبرراً ذلك بآلية التنفيذ الآلي الذكي (Smart Contracts) التي تلغي احتمالية النزاع.

يمثل هذا المسلك نموذجاً تطبيقياً لـ "تلفيق المذاهب" وبتر النصوص عن سياقاتها التفسيرية، حيث عجزت الآلة عن إدراك أن الكفاءة البرمجية في توثيق العقد وتنفيذه لا تطهر جوهر المعاملة من الغرر والمقامرة المآلية، مما يؤكد قصور الذكاء الاصطناعي عن التكييف الفقهي المركب الذي يربط بين البنية التقنية للمسألة ومآلاتها الاقتصادية الكلية كصناعة الأزمات والفقاعات المالية[3].

ويتأكد هذا التهافت التطبيقي في نازلة أخلاقية وطبية بالغة التعقيد تتمثل في استخدام تقنيات الهندسة الوراثية الحديثة مثل (CRISPR) للتعديل الجيني المبكر للأجنة بهدف تحسين الصفات السلوكية أو المظهرية.

---

[1] السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية، بيروت: دار الكتب العلمية، 1983، ص 162.

[2] شبير، محمد عثمان، فقه النوازل المعاصرة: دراسة تأصيلية تطبيقية. عمان: دار النفائس، 2021، 2/94-96.

[3] البوطي، محمد سعيد رمضان، نشأة الفقه الإسلامي وتطور المذاهب، دمشق: دار الفكر، ط 3، 2018، ص 149.

فحين يُستفتى النظام التوليدي الآلي حول هذه النازلة، تندفع مخرجاته نحو الإباحة المطلقة بالاستناد الصوري إلى نصوص عامة تأمر بالتداوي، أو تفعيل قواعد فقهية كلية كقاعدة "الأصل في الأشياء الإباحة".

وينطوي هذا الحكم الآلي على بتر شنيع للنصوص الشرعية والآراء الفقهية عن مقيداتها وسياقاتها؛ إذ غاب عن النموذج البرمجي التفريق الجوهري الذي يعتمده الفقهاء والأطباء المعاصرون بين الهندسة الوراثية العلاجية المصممة لإزالة العاهات والأمراض المستعصية وهو أمر مشروع، وبين الهندسة الوراثية التحسينية أو التكميلية التي تؤول إلى محظورات كبرى كتغيير خلق الله وفتح الباب للطبقية الجينية واستنساخ البشر[1].

إن هذا العجز عن تفكيك النازلة إلى عناصرها الأولية يبرهن على أن الآلة تتعامل مع المفردات اللغوية ("تعديل"، "جيني"، "علاج") كعلاقات إحصائية مجردة، دون قدرة على النفوذ إلى جوهر المناط أو استيعاب أبعاد النوازل الطبية المعاصرة.

ثانياً: النماذج التطبيقية لعجز الأنظمة الآلية عن إدراك أدلة الاستثناء الفقهي

إن القصور البنيوي للأنظمة الآلية التي تشتغل بمنطق القيمة الثنائية الحتمية(-0 1)يتضح بجلاء عند اصطدامها بالمسائل التي تفتقر إلى النمطية الخطية وتتطلب إعمال أدلة الاستثناء الفقهي كدليل "الاستحسان".

ويظهر هذا العجز التطبيقي في نازلة "عقود الصيانة والخدمات الرقمية غير محددة المدة بدقة في التطبيقات الإلكترونية المعاصرة"؛ فحين تُعرض هذه المسألة على الخوارزميات، يعمد النظام آلياً وبصورة حتمية جافة إلى إسقاط الأصل الكلي الحاضر الذي يقضي ببطلان العقود نتيجة وجود الجهالة والغرر قياساً على بيوع الغرر المنهي عنها شرعاً.

وفي هذا الموضع، يعجز النظام تماماً عن تمثيل دليل الاستحسان بالعرف أو الاستحسان للحاجة ورفع الحرج، وهو المسلك الذي يعتمده المفتي البشري لاستثناء هذه المعاملات من الأصل الكلي نظراً لكون الغرر والجهالة هنا يسيرين ومغتفرين جرياً على عادات الناس وتسهيلاً لمعاشهم[2].

إن جمود القوالب البرمجية يمنعها من ممارسة هذا "العدول الواعي" عن القياس الجلي إلى القياس الخفي لصالح المصلحة الراجحة، مما يجعل الفتوى الآلية مصدراً للتضييق والحرج اللذين جاءت الشريعة برفعهما.

ويمتد هذا العجز الخوارزمي ليشمل أدلة الاستثناء القائمة على استقراء المآلات والموازنات المقاصدية كدليلي "سد الذرائع" و"مراعاة الخلاف"، وهو ما تجسد تطبيقياً في

---

[1]بار، محمد علي؛ وجلال الدين، أحمد، المسؤولية الطبية والأخلاقية في الهندسة الوراثية، بيروت: دار القلم، 2019، ص 204-208.

[2]الريسوني، أحمد، التحسين والاستحسان: دراسة في مقاصد الشريعة والاجتهاد المرن، الدار البيضاء: دار الأمان، 2014، ص 81-85.

فتاوى النوازل العامة إبان جائحة كورونا، وتحديداً في مسألة "عقود النكاح الرقمية عبر الشاشات الإلكترونية عند تباعد البلدان للمضطر".

لقد انقسمت مخرجات الأنظمة التوليدية أمام هذه النازلة إلى حكمين متناقضين حتمياً: فإما المنع المطلق عجزاً عن تجاوز شرط اتحاد المجلس المادي، وإما الإباحة المطلقة بناءً على توفر الوسائل التقنية الناقلة.

ويعود هذا الاضطراب إلى عجز الآلة عن إجراء موازنة تطبيقية دقيقة في سد الذرائع، وهو نظر مآلي بشري يزن بدقة مدى إفضاء الوسيلة الرقمية إلى مفاسد التزوير واختلاط الأنساب وضياع الحقوق في مقابل المصلحة الآنية المتمثلة في حاجة المغتربين والمضطرين[1].

كما يظهر قصور النظام في عدم قدرته على "مراعاة الخلاف" الفقهي، حيث يعجز المنطق الخوارزمي عن الأخذ بالقول المرجوح (كجواز عدم اتحاد المجلس المادي عند الحاجة الشديدة لتفادي الوقوع في محظور)؛ لأن الآلة مبرمجة على ترجيح الرأي الأكثر تكراراً وشيوعاً في قواعد بياناتها بناءً على الإحصاء العددي، مما يؤدي إلى إسقاط أدلة المرونة والاستثناء، وتقديم فتاوى حتمية تفتقر تماماً للعمق المقاصدي والحس الإنساني الذي يربط الحكم الفقهي ببيئته وسياقه[2].

خاتمة وتحتوي على النتائج والتوصيات:

النتائج:

1. خلصتهذهالمداخلةالتأصيليةإلىأن "الآلةالرقمية" فتحتقنيعظيميمكنتوظيفهكـ "خادم" لمنظومةالإفتاءعبرجودةالأرشفةوالاستدعاءوالتحليلالشكلي،إلاأنهاتقفعاجزةعجزاًبنيوياً عنمجاراة "الملكةالفقهية" الإنسانيةالمعتمدةعلىالوعيوالمقاصدوفقهالمآلات.
2. كما يتبين أن المعوقات المنهجية لتطبيق الذكاء الاصطناعي في صناعة الفتوى ليست معوقات تقنية مؤقتة يمكن تجاوزها بزيادة حجم البيانات أو تطوير سرعة المعالجة، بل هي "عقبات بنيوية" تتصل بماهية الفتوى بوصفها عملاً اجتهادياً إنسانياً أخلاقياً وسياقياً بامتياز.
3. إن قصور الآلة عن فقه الواقع، وعجزها عن استيعاب المقاصد، وارتهانها للتحيزات الخوارزمية، يوجب على المؤسسات الفقهية المعاصرة عدم تسليم سلطة الإفتاء للأنظمة الذكية بشكل كامل.
4. يقتصر الدور الآمن والفعال للذكاء الاصطناعي في هذا الباب على كونه "أداة مساعدة" للمفتي البشري (Decision Support System) في تصنيف النصوص

[1] الشاطبي، الموافقات، 198/4.
[2] ابن عاشور، مقاصد الشريعة، ص 42-46.

واسترجاع المعلومات وتلخيص الأشباه والنظائر، مع بقاء سلطة التنزيل والترجيح والتحليل المقاصدي والأخلاقي حكراً على العنصر البشري المؤهل، صوناً للشريعة من الجمود الرقمي والانحراف الإفتائي.

التوصيات:

وعليه،نوصي:

1. حظر الإفتاء الآلي المستقل:
منع أي منصة ذكاء اصطناعي من إصدار فتاوى مباشرة للجمهور دون إشراف وبشرط "اعتماد بشري" (Human-in-the-loop).
2. بناء المدونات الرقمية الآمنة:
ضرورة قيام المجامع الفقهية بتغذية نماذج ذكاء اصطناعي خاصة ومغلقة بالشرع الحنيف المنضبط، لتكون عوناً للمفتين لا بديلاً عنهم.
3. تقنين استخدام الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الإفتائية باعتباره "أداة دعم مساعدة" فقط، وحظر منحه سلطة الإفتاء المستقل صوناً للفتوى من الجمود والانحراف الرقمي.
4. إعداد برامج تأهيلية تجمع بين العلوم الشرعية وعلوم البيانات، لتمكين المفتي البشري من قيادة الآلة بكفاءة وكشف تحيزاتها الخوارزمية.
5. توجيه البحوث المستقبلية نحو الشراكة بين الفقهاء والتقنيين لدراسة العقبات البنيوية للآلة ومدى قدرتها على استيعاب المقاصد وفقه الواقع.

قائمة المصادر والمراجع:

1. أحمد الريسوني، الوسائل التقنية وأحكامها الأصولية، دار الكلمة، القاهرة، 2021م.
2. بار،محمدعلي؛وجلالالدين،أحمد،
المسؤوليةالطبيةوالأخلاقيةفيالهندسةالوراثية،بيروت: دارالقلم، 2019.
3. بدرالدينالزركشي،البحرالمحيطفيأصولالفقه،دارالوفاء،ط2، 1413هـ.
4. البوطي،محمدسعيدرمضان،نشأةالفقهالإسلاميوتطورالمذاهب،دمشق: دارالفكر،ط 3، 2018.
5. بوغزالة،محمد، "الرقمنةالفقهيةوتحدياتالهوية: دراسةفيآلياتالفتوىالإلكترونية"، مجلةالشريعةوالقانون،جامعةالإماراتالعربيةالمتحدة،ملحقالعدد 82، 2021.
6. أبو حامدالغزالي،المستصفىمنعلمالأصول،تحقيق:
محمدعبدالسلامعبدالشافي،دارالكتبالعلمية،بيروت،ط1، 1413هـ.
7. خالدالسعيد،أدبياتالفتوىوالذكاءالاصطناعي:
رؤيةإبستيمولوجية،مجلةمجمعالفقهالإسلاميالدولي،جدة،العدد (38)، 2025م.

8. الريسوني،أحمد،التحسينوالاستحسان:
دراسةفيمقاصدالشريعةوالاجتهادالمرن،الدارالبيضاء: دارالأمان، 2014.

9. الريسوني،أحمد،الفكرالمقاصديقواعدهوفوائده،الرباط: منشوراتأليغور، 1999.

10. سيفالدينالآمدي،الإحكامفيأصولالأحكام،دارالكتابالعربي،بيروت،ط1، 1404هـ.

11. السيوطي،جلالالدينعبدالرحمن،الأشباهوالنظائرفيقواعدوفروعفقهالشافعية،بيروت: دارالكتبالعلمية، 1983.

12. الشاطبي،أبوإسحاقإبراهيمبنموسى،الموافقاتفيأصولالشريعة. تحقيق: مشهوربنحسنآلسلمان. الخُبر: دارابنعفان، 1997.

13. شبير،محمدعثمان،فقهالنوازلالمعاصرة: دراستتأصيليةتطبيقية. عمان: دارالنفائس، 2021.

14. شوقيعلام،الفتوىفيالعصرالرقمي:
الضوابطوالتحديات،منشوراتدارالإفتاءالمصرية،القاهرة، 2025م.

15. طارقأحمد،النمذجةاللغويةوالذكاءالاصطناعي،دارالحرفللنشر،الرياض، 2024م.

16. العزبنعبدالسلام،قواعدالأحكامفيمصالحالأنام،دارالمعارف،بيروت، د.ت.

17. القرضاوي،يوسف،عواملالسعةوالمرونةفيالشريعةالإسلامية. القاهرة: دارالشروق، 2000.

18. ابن قيمالجوزية،شمسالدينمحمدبنأبيبكر،إعلامالموقعينعنربالعالمين. تحقيق: محمدعبدالسلامشاهين. بيروت: دارالكتبالعلمية، 1991.

19. محمدالسلمي،الدلالاتاللغويةعندالأصوليينوأثرهافيفهمالنص،مطبعةجامعةأمالقرى،مكةالمكرمة، 1443هـ.

20. محمدالطاهرابنعاشور،مقاصدالشريعةالإسلامية،تحقيق: محمدالحبيبابنالخوجة،وزارةالأوقافالقطرية، 2004م.

21. مسفربنعلياالقحطاني،تجديدالنظرالأصوليفيالنوازلالمعاصرة،دارالمأثور،بيروت ،ط1، 2022م.

قائمة المراجع الأجنبية:

22. Amodei, Dario, et al. "Concrete Problems in AI Safety." arXiv preprint arXiv:1606.06565, 2016.

23. Noble, Safiya Umoja. Algorithms of Oppression: How Search Engines Reinforce Racism. New York: New York UniversityPress, 2018.

24. Russell, Stuart. Human Compatible: Artificial Intelligence and the Problem of Control. New York: Viking, 2019.

25. Floridi, Luciano. The Fourth Revolution: How the Infosphere is Reshaping Human Reality.Oxford: Oxford UniversityPress, 2014.